الجمهورية اليمنية

مجلس النـــواب

هيئة الرئاسة

الأمانة العامة

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

تقـــريـــر
موجـــز عـــن أعمـــال المجلـس
خـــــلال الفترة الاولى من الـــدورة الاولى
لدور الانعقاد السنوي السادس عشر

الرقـم : (١/١/ ١٦)

التـــــاريخ : ٢٥/ شـــــعبان /١٤٤٢هـ

الموافـــق : ٧/ ابريل /٢٠٢١م

الاخ / رئـــــــيس المجلـــــــس المحتـــرم
الاخـــوة / اعضـــاء هيئـــة الرئاســـة المحترمـون
الاخـــــوة / اعضـــــاء المجلـــــس المحترمـون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته :

أليكم تقريراً موجزاً عن أعمال المجلس خلال الفترة الاولى من الدورة الاولى لدور الانعقاد السنوي السادس عشر .. حيـث بـــــدأت أعمـــال هـذه الفتـــرة بتـــاريخ ٢٤/ جماد اخر /1442هـــ المـــــوافق ٦/ فبرايـــر/ 2021م وانتـــهـــت بتـــاريـــخ ٢١/ ٨ /١٤٤٢هـــ الموافق ٣/ ٤ / 2021م عقد فيها المجلس(٢٣) جلسة وقف خلالها أمام المواضيع التالية..

أولاً : ناقش المجلس موضوع عدم التزام الحكومة بتنفيذ الكثير من توصيات المجلس التي أقرها في الفترة الماضية والتزمت الحكومة بتنفيذها .. وأقر المجلس حضور الأخوة / رئيس وأعضاء الحكومة إلى المجلس لمناقشة أسباب عدم قيامها بتنفيذ التوصيات على أن يتولى الأخ / عبد السلام هشول زابية نائب رئيس المجلس تحديد التوصيات والقضايا المهمة التي سيتم مناقشتها مع الحكومة لإيجاد المعالجات اللازمة لها بالإضافة الى موضوع أزمة المشتقات النفطية وانتشار السوق السوداء .. وفي جلسة اخرى حضرت الحكومة ورحب الاخ رئيس المجلس بالأخوة/ رئيس وأعضاء الحكومة والمختصين مؤكداً على اهميه التعاون بين المجلس والحكومة لما فيه مصلحه الوطن والمواطن وخاصه في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها الوطن من حرب ظالمة وحصار جائر اثر على الايرادات والخدمات التي تهم المواطن البسيط ولابد من تعاون الجميع لمواجه هذه التحديات خاصةً والعالم اليوم يتكلم عن مظلومية اليمن وهذا بفضل رجال الرجال في جبهات العزة والكرامة وصمود شعبنا الصابر المجاهد الذي افشل كل المؤامرات الداخلية والخارجية .. كما اكد على دعم المجلس لكافه الجهود والمبادرات الهادفة لتحقيق السلام المشرف والذي يحفظ امن ووحدة وسيادة اليمن، والاهتمام بأسر الشهداء الذين قدموا ارواحهم فداءً لهذا الوطن وصرف مرتباتهم وكذا الجرحى وأسر الاسرى .. مؤكداً أن المصفوفة التي سيتم مناقشتها في هذه الجلسة متضمنة خلاصة للقضايا الماثلة التي يعاني منها المواطن وقد سبق تضمين بعضها في توصيات المجلس السابقة والتزمت الحكومة بتنفيذها إلا أنها لم تنفذ ولذلك تم طرحها مجدداً لنقاشها ومعرفة اسباب عدم التنفيذ لوضع المعالجات والحلول المناسبة .

كما اشار الأخ/ عبدالسلام صالح زابيه نائب رئيس المجلس ان ما ورد في المصفوفة من توصيات المجلس للحكومة كانت مختصرة متضمنة ما يعانيه المواطن اليوم ولا تحمل في طياتها اعباء كبيرة على الحكومة بحيث كانت خلاصة لما تم من قبل مؤكدا أن حضور الحكومة الى المجلس ليس لغرض

اصطياد الاخطاء بل من اجل ايجاد الحلول والمعالجات التي تعيق سير عملها ولما تقتضيه مصلحة الوطن والمواطن في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تتطلب منا جميعا ان نكون صفاً واحداً لمواجهة العدوان الغاشم على بلادنا .. وما ورد في هذه المصفوفة من توصيات المجلس والمتمثلة في عدة نقاط منها ازمة المشتقات النفطية وبيعها عبر السوق السوداء بأسعار مرتفعة .. حيث وصل سعر الدبة الى (١٨٠٠٠) ريال واصبحت تشكل عبئاً كبيراً على المواطن ،وكذلك عملية الغش التي يقومون بها في الجودة والسعة للتر كما ان هذه السوق السوداء ايضا اسهمت بشكل كبير في خلق الاختناقات المرورية من خلال تواجدها في جميع الشوارع العامة والارصفة والجولات .. مطالباً الحكومة بتفعيل الجانب الرقابي بصورة مستمرة وايجاد الية تنظم هذه الاسواق عبر شركة النفط بطريقة مرتبه بما يضمن توفير المشتقات للمواطن بأسعار مناسبة ..ايضا مشكلة المرتبات نحن نعلم تماماً بأن العدو الرئيسي لنا جميعا هو العدوان ولكن ما نريده هو بحسب المتاح حيث وقد تقدمت الحكومة بمصفوفة سابقا بانها تستطيع توفير ربع راتب والباقي سلة غذائية ولا نعلم هل هذا العرض مازال قائم ام لا وفيما يخص الإعلام يطلب المجلس توحيد السياسة الإعلامية وذلك لمواجهة الهجمة الإعلامية الشرسة من قبل تحالف العدوان ومرتزقته وفضح افتراءاتهم واكاذيبهم المتكررة على سلطة المجلس السياسي في صنعاء بدلاً من المناكفات غير المجدية .. موكدا على ضرورة دعم الجبهات لان فيها العزة والكرامة للوطن والمواطن والخلاص من كل هذه المشاكل ، وكذا الاهتمام بالجرحى وزيارتهم وتضميد جراحهم والاهتمام بأسر الشهداء والاسرى والضرب بيد من حديد على عصابات نهب الاراضي ومن يقومون بالجبايات خارج القانون والدستور ..

ثم قدم الأخ / رئيس مجلس الوزراء الشكر والتقدير للأخ رئيس المجلس ونوابه واعضاء المجلس على ما يقومون به من جهد في دعم عمل الحكومة .. لافتاً إلى أن حكومة الإنقاذ تعمل رغم الظروف العصيبة وفقاً لما هو ممكن ومتاح مع التزامها بدعم الجبهات كأولوية وما تزال حكومة الإنقاذ ملتزمة بذلك حتى انتهاء العدوان وتحقيق النصر لأن الأمر يتعلق بمواجهة عدوان حُشد علينا من الخارج ومن الداخل.

منوها أن العدوان مستمر في القرصنة البحرية واحتجاز سفن المشتقات النفطية والغذائية والدوائية .. وأن هناك (١٢) سفينة يحتجزها العدوان عرض البحر إمعاناً في زيادة معاناة الشعب اليمني وقتله بالعدوان والحصار وفيما يتعلق بما طرح أن شركة النفط هي من تدير السوق السوداء فهذا غير صحيح و اجحاف بحق الشركة وما تقوم به الشركة من جهد وتنظيم هو في حدود الممكن والمتاح .

كما تطرق إلى أهمية مواكبة التحولات في السياسة الخارجية، بما ينسجم مع اللحظة والتوجهات الأخيرة للسياسة الأمريكية وتوجه المجتمع الدولي لإحلال السلام في اليمن وأكد على أهمية استقلال القضاء وأن

يكون الدستور والقانون مرجع الجميع ووجه وزارة الإعلام، بالالتزام بالبرتوكول المعمول به وتنفيذ السياسة الإعلامية المواكبة لحجم الصمود وتعزيز وحدة الصف الوطني. كما وجه وزارة الصناعة والتجارة بالقيام بعملها في تحديد الأسعار وضبط المخالفين مع مراعاة ما يعانيه التجار من تعسفات من قبل حكومة العملاء في جميع المنافذ البريه والبحرية .. مشيراً بأن وزارة الصحة تقوم بعملها على اكمل وجه في مواجه الأوبئة وخاصة وباء كورونا وما زالت تواجه الموجة الثانية من هذا الوباء وكل الأوبئة وبإمكانيات بسيطة وذاتيه.. موكداً التزام الحكومة دائما بما يصدر من توصيات من قبل المجلس ويرحب بها باستمرار.

كما اوضح الأخ/ نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والامن النجاحات العسكرية التي حققها الجيش واللجان خلال اليوميين الماضيين والتقدم في الجبهات خصوصا في جبهة مأرب والتي ستسهم في حل جزء من المشكلة الاقتصادية .. مطالباً الأخوة اعضاء المجلس عدم الفصل بين النشاط العسكري وبين الضغوط الاقتصادية التي نواجهها وفيما يخص السجناء أكد بأن الجهات الأمنية لديها سجناء قضايا جنائية هؤلاء زيارتهم مسموحة ومفتوحة وسجناء مرتبطين بالعدوان ونحن على تواصل مستمر مع الأخوة في جهاز الامن والمخابرات بأن يسمح بزيارتهم من قبل اسرهم خلال الاسبوع الاول لكي يعرفوا انهم متواجدين في السجن اولاً ومن ثم تستمر التحقيقات ..ايضا لدينا صنف ثالث من السجناء مرتبطين بلجنة شؤون الاسرى الذي يتم التفاوض بشأنهم بين حكومة صنعاء وبين الاطراف الاخرى هؤلاء هم تحت تصرف لجنة شؤون الاسرى أي ان زيارتهم واطلاقهم يخضع للجنة .. وفي نهاية الجلسة تم تسليم الأخ/ رئيس مجلس الوزراء عدد من نسخ المصفوفة الشاملة لكافة التوصيات الصادرة عن المجلس لتوزيعها على الوزراء للاطلاع كلٌ بحسب اختصاصه وتحديد ما تم تنفيذه ومالم يتم تنفيذه منها والصعوبات التي اعاقت التنفيذ والرد على المجلس بذلك خلال اسبوعين ..

ثانياً: طرح الاخ الرئيس بأن نظرة العالم اليوم قد تغيرت عما كانت عليه سابقاً بشأن العدوان على اليمن ويجب الوقوف على التصريحات المتعلقة بذلك وعلى وجه الخصوص مباركة القرار الصادر عن البرلمان الاوروبي في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٠٢١/٢/١١م المتضمن سحب جميع القوات الاجنبية من اليمن وان لا حل للأزمة الا من خلال الحوار بين الأطراف اليمنية ووقف بيع الاسلحة من الدول الاوروبية الى دول تحالف العدوان على اليمن ونمد ايدينا الى كل من يريد الحل والسلام وليس الاستسلام ولا سيما والنظرة من قبل العالم الخارجي، بدأت تأخذ منحنى إيجابي ومن المهم أن نعمل على توظيف ذلك لما فيه مصلحة بلدنا وشعبنا اليمني الذي ارهق تماما طوال ست سنوات من العدوان والحصار .. وحرصاً منا ومن القيادة السياسية على لم الشمل اليمني وتوحيد الجبهة الداخلية ، فأننا نوجه الدعوة الى جميع اخواننا وزملائنا للعودة الى صف الوطن ونمد ايدينا لهم ونعمل سوياً من اجل

الخروج بحلول مرضية للجميع وبما فيه خدمة ومصلحة بلدنا وشعبنا اليمني الصابر وبما يضمن وحدة اليمن وسيادته واستقلاله . كما حث الأخ / الرئيس الأخوة اعضاء المجلس على التواصل مع جميع الأخوة أعضاء مجلس النواب الموجودين في الخارج وبكل من تربطهم علاقة او معرفة بهم دون استثناء وتوجيه الدعوة لهم بالعودة إلى جادة الصواب وتغليب مصلحة الوطن وهذه الدعوة مفتوحة لكل من يريد العودة الى اليمن وابلاغ هيئة الرئاسة مسبقاً لكل من يريد العودة ليتم اتخاذ الاجراءات والترتيبات اللازمة لتأمين عودتهم .

ثالثاً: استمع مجلس النواب إلى الرسالة الموجهة لرئيس المجلس من فخامة الأخ المشير الركن/ مهدي محمد المشاط رئيس المجلس السياسي الأعلى برقم (٣٥) وتاريخ ٢٠٢١/٣/٢٨م ، وكذا المذكرة الموجه لفخامته من قيادة السلطة القضائية المحالة منه إلى المجلس بشأن ما يستوجب إجراؤه بموجب الحكمين الباتين الصادرين من المحكمة الجزائية المتخصصة رقم (٨١) لسنة ١٤٤١هـ الموافق ٨ / رجب /١٤٤١هـ ٢٠٢٠/٣/٣م والحكم رقم (١٧٢) لسنة ١٤٤٢هـ الموافق ٢٧ /جمادى الآخرة/ ١٤٤٢هـ ٢٠٢١/٢/٩م، المتعلقين بمحاكمة بعض أعضاء مجلس النواب الموالين للعدوان على اليمن، والتي تضمنت الطلب من المجلس استكمال الإجراءات الدستورية والقانونية اللازمة لإسقاط عضوية المجلس عن الأعضاء المشمولين بالحكمين الباتين آنفي الذكر كأثرٍ من الآثار المترتبة عليهما .

وقد باشر المجلس مناقشة الرسالة آنفة الذكر ومرفقاتها، واستعرض الإجراءات الدستورية والقانونية التي سبق للمجلس القيام بها إزاء الطلبين المقدمين من وزير العدل برفع الحصانة عن عدد من أعضاء المجلس الطلب الأول برقم (٣٥٨) وتاريخ ٢٠١٩/٧/٢م الموجه لرئيس مجلس النواب، المتضمن طلب رفع الحصانة عن عدد (٣٥) عضو من أعضاء المجلس المشمولين بقرار اتهام النيابة المرفق بطلب وزير العدل الآنف ذكره والذي تم إحالته إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته في ضوء أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ورأت اللجنة في تقريرها المقدم إلى المجلس في جلسته المنعقدة يوم الخميس ٢٠١٩/٨/١م عدم كيدية الدعوى المرفوعة من النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة بحق أعضاء مجلس النواب المشمولين بقرار الاتهام المشار إليه، وعلى إثر ذلك أقر المجلس في جلسته المنعقدة صباح يوم الأربعاء ٢٠١٩/٨/٢٨م رفع الحصانة البرلمانية عن الأخوة أعضاء مجلس النواب المشمولين بقرار اتهام النيابة في القضية رقم (٢١٩ ج ج) وهم التالية أسماؤهم:

١- إبراهيم شعيب محمد الفاشق.
٢- أمين علي محمد العكيمي.
٣- جعبل محمد قايد سالم طعيمان.
٤- حميد عبد الله صغير أحمد الجبرتي.
٥- ربيش علي وهبان العليي.
٦- زكريا سعيد محمد الزكري.
٧- سلطان سعيد عبد الله البركاني.
٨- سلطان حزام شمسان العتواني.
٩- شوقي عبد الرقيب شمسان القاضي.
١٠- صالح عبد الله علي السنباني.
١١- صخر أحمد عباس أحمد الوجيه.
١٢- صغير حمود عزيز السفياني.
١٣- عارف أحمد علي الصبري.
١٤- عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق مصلح الهجري.
١٥- عبد الوهاب محمود علي مجاهد معوضة.
١٦- عبد الرحمن صالح مصلح مثنى معزب.
١٧- عبد العزيز أحمد علي محمد جباري.
١٨- عبد الكريم أحمد يحيى السنيني.
١٩- عبد الكريم محمد مشعوف الأسلمي.
٢٠- عبد المعز عبد الجبار غالب دبوان.
٢١- عبده محمد حسين الحذيفي.
٢٢- عثمان حسين فايد مجلي.
٢٣- علي أحمد محمد العمراني.
٢٤- علي حسن أحمد جيلان.
٢٥- فتحي توفيق عبد الرحيم مطهر.
٢٦- محسن علي عمر باصرة.
٢٧- محمد علي سالم الشدادي.
٢٨- محمد مقبل علي الحميري.
٢٩- محمد ناجي عبد العزيز الشايف.
٣٠- محمد ناصر ملهي الحزمي الادريسي.
٣١- مفضل إسماعيل غالب الأبارة.
٣٢- منصور علي يحيى الحنق.
٣٣- هزاع سعد مطهر يحيى المسوري.
٣٤- هاشم عبد الله حسين الأحمر.
٣٥- هبة الله علي صغير شريم.

وكذلك استعرض المجلس الطلب الثاني من وزير العدل الموجه للأخ/ رئيس مجلس النواب برقم (٢٥٣)
وتاريخ ٢٠٢٠/٦/٢٩م المتضمن طلب رفع الحصانة عن عدد (١٢) عضواً من أعضاء المجلس المشمولين بقرار اتهام النيابة المرفق بطلب وزير العدل والذي تم عرضه على المجلس في جلسته المنعقدة يوم السبت بتاريخ ٢٠٢٠/٧/١٨م وأحاله المجلس إلى لجنة الشؤون الدستورية والقانونية لدراسته في ضوء أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس ورأت اللجنة في تقريرها المقدم إلى المجلس في جلسته المنعقدة يوم السبت بتاريخ ٢٠٢٠/١٢/٥م عدم كيدية الدعوى المرفوعة من النيابة الجزائية المتخصصة بأمانة العاصمة بحق عدد (١١) عضواً من أعضاء مجلس النواب المشمولين بقرار الاتهام الآنف ذكره.

وأقر المجلس في جلسته المنعقدة صباح يوم السبت ٥ / ديسمبر /٢٠٢٠م رفع الحصانة عن أعضاء المجلس التالية أسماؤهم:

١- انصاف علي مايو.
٢- بكيل ناجي الصوفي.
٣- حميد عبد الله الأحمر.
٤- زيد علي الشامي.
٥- سعيد مبارك دومان.
٦- علي حسين عشال.
٧- علي محمد المعمري.
٨- غالب عبد الكافي القرشي.
٩- محمد رشاد العليمي.
١٠- نجيب سعيد الدبعي.
١١- عباس أحمد النهاري.

وعلى أثر مناقشة المجلس لرسالة فخامة الأخ/ رئيس المجلس السياسي الأعلى والرسالة المرفقة بها المرفوعة لفخامته من السلطة القضائية المحالة منه إلى المجلس السالف ذكرهما بشأن ما يقتضي اتخاذه من إجراءات دستورية وقانونية كأثرٍ من آثار الحكمين الباتين الصادرين الأول برقم (٨١) لسنة ١٤٤١هـالموافق ٨ رجب ١٤٤١هـ ٢٠٢٠/٣/٣م والحكم الثاني برقم (١٧٢) لسنة ١٤٤٢هـ الموافق ٢٧ جمادى الآخرة ١٤٤٢هـ ٢٠٢١/٢/٩م، وباستعراض المجلس لما سبق ذكره من الإجراءات الدستورية والقانونية التي قام بها المجلس إزاء ذلك ولكون عضوية مجلس النواب قد سقطت حكماً عن أعضاء المجلس المشمولين بالحكمين الباتين آنفا الذكر ، وعملاً بنص المادة رقم (٨٤) من الدستور والمواد رقم (١٩٣-١٩٤-١٩٥) من اللائحة الداخلية للمجلس.. فقد صوت المجلس بالأغلبية على إسقاط عضوية المجلس عن الأعضاء التالية أسماؤهم:

١- إبراهيم شعيب محمد الفاشق.
٢- أمين علي محمد العكيمي.
٣- انصاف علي مايو.
٤- بكيل ناجي الصوفي.
٥- جعبل محمد قايد سالم طعيمان.
٦- حميد عبد الله الأحمر.
٧- حميد عبد الله صغير أحمد الجبرتي.
٨- زكريا سعيد محمد الزكري.
٢٣- عبد المعز عبد الجبار غالب دبوان.
٢٤- عبد الوهاب محمود علي مجاهد معوضة.
٢٥- عبده محمد حسين الحذيفي.
٢٦- عثمان حسين فايد مجلي.
٢٧- علي أحمد محمد العمراني.
٢٨- علي حسن أحمد جيلان.
٢٩- علي حسين عشال.
٣٠- علي محمد المعمري.

٩- زيد علي الشامي.
١٠- سعيد مبارك دومان.
١١- سلطان حزام شمسان العتواني.
١٢- سلطان سعيد عبد الله البركاني.
١٣- شوقي عبد الرقيب شمسان القاضي.
١٤- صخر أحمد عباس أحمد الوجيه.
١٥- صغير حمود عزيز السفياني.
١٦- عارف أحمد علي الصبري.
١٧- عباس أحمد النهاري.
١٨- عبد الرحمن صالح مصلح مثنى معزب.
١٩- عبد الرزاق أحمد عبد الرزاق مصلح الهجري.
٢٠- عبد العزيز أحمد علي محمد جباري.
٢١- عبد الكريم أحمد يحيى السنيني.
٢٢- عبد الكريم محمد مشعوف الأسلمي.
٣١- غالب عبد الكافي القرشي.
٣٢- فتحي توفيق عبد الرحيم مطهر.
٣٣- محسن علي عمر باصرة.
٣٤- محمد رشاد العليمي.
٣٥- محمد علي سالم الشدادي.
٣٦- محمد مقبل علي الحميري.
٣٧- محمد ناجي عبد العزيز الشايف.
٣٨- محمد ناصر ملهي الحزمي الادريسي.
٣٩- مفضل إسماعيل غالب الأبارة.
٤٠- منصور علي يحيى الحنق.
٤١- نجيب سعيد الدبعي.
٤٢- هاشم عبد الله حسين الأحمر.
٤٣- هبة الله علي صغير شريم.
٤٤- هزاع سعد مطهر يحيى المسوري.

مع مراعاة خلو مكان العضوين المتوفيين من الأعضاء المشمولين بالحكم رقم (٨١) لسنة ١٤٤١هـ الموافق ٨ رجب ١٤٤١هـ ٢٠٢٠/٣/٣م وهما: صالح عبد الله علي السنباني، وربيش علي وهبان العليي، بسبب وفاتهما وفقاً للفقرة (٣) من المادة رقم (١٩٧) من اللائحة الداخلية للمجلس. وأكد المجلس على وجوب العمل بما ورد في رسالة رئيس المجلس السياسي الأعلى ومذكرة السلطة القضائية الموجهة لفخامته المحالة منه إلى المجلس المؤكدة على استثناء تنفيذ عقوبة الاعدام ومصادرة الأموال بحق المشمولين في الحكمين الباتين آنفي الذكر.. كما أعلن المجلس خلو أماكن المذكورين وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية للمجلس.

رابعاً: استمع المجلس الى الرسائل التالية الموجهة من الحكومة إلى المجلس :

-رساله الاخ / على عبدالله ابو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشان الاجراءات المتخذة للمواضيع الخاصة بوزارة الداخلية المدرجة ضمن جدول اعمال المجلس للفترة الثانية من الدورة الثانية لدور الانعقاد السنوي الخامس عشر ومصفوفه الاجراءات التنفيذية لتلك المواضيع وذلك بموجب رساله الاخ / وزير الداخلية رقم (٤٨٦٥٣/١٧٨) وتاريخ ٢٠٢١/١/٢٠م وتم احالتها إلى اللجنة المختصة .

- رساله وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشوري بشان مصفوفه الاجراءات التنفيذية لتوصيات المجلس وذلك بموجب مذكرة الأخ/ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير المالية بموجب المذكرة رقم (١١٠/٢٥- م و)وتاريخ ٢٠٢٠/١/١٧م وتم احالتها الى اللجنة المختصة.

-رسالة الأخ/ وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى المتضمنة مصفوفة الاجراءات التنفيذية لتوصيات المجلس وذلك بموجب مذكره الأخ/ وزير المياه والبيئة برقم (٢٩) وتاريخ ٢٠٢١/١/١٨م وتم احالتها الى اللجنة المختصة .

-رسالة الاخ /وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى بشأن تنفيذ توصيات المجلس الواردة في تقرير لجنه السلطة المحلية حول مستوى تحصيل الموارد العامة المشتركة والتي تضمنها رد الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري بأنها بدأت العمل بالتوريد في اغلب المحافظات الى حساب السلطة المحلية طرف البنك المركزي اليمنى وذلك بموجب مذكرة الأخ/ وزير النقل برقم (٢٠٩) وتاريخ ٢٠٢١/٢/١م ..

خامساً : بارك المجلس الانتصارات التي يحققها الجيش واللجان الشعبية ومعهم أبناء القبائل الشرفاء في مختلف الجبهات وخاصة جبهة مأرب في مواجهة غطرسة العدوان الغاشم والحصار الخانق الذي ينفذه التحالف بقيادة السعودية والأمارات ... وحث الاخ/ رئيس المجلس الأخوة الأعضاء على النزول الى دوائرهم للقيام بعملية التحشيد لرفد الجبهات بالمال والرجال والتواصل مع المؤيدين للعدوان ودعوتهم للعودة الى حضن الوطن وسيعمل المجلس على تأمين عودتهم الى مناطقهم دون أي عوائق .

سادساً : وقف المجلس أمام الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن تجميد بيع الأسلحة للسعودية والأمارات وإبلاغ الكونجرس برغبتها في الغاء القرار المتعلق بتصنيف أنصار الله في قائمة الارهاب وكذا تعيين مبعوث أمريكي خاص إلى اليمن .. وشكل لجنة لصياغة بيان يصدر عن المجلس حول ذلك ، وبعد أن قامت اللجنة بصياغة البيان استمع إليه المجلس وأقر اصداره ونصه كما يلي :

تابع مجلس النواب في الجمهورية اليمنية باهتمام كبير القرارات الأمريكية الأخيرة ، ورحب المجلس بقرار التوجه الأمريكي الى إيقاف الحرب على اليمن ووقف دعم العدوان وبيع الأسلحة للسعودية والإمارات والعمل على إحلال السلام الشامل.

واعتبر مجلس النواب التوجهات الأمريكية تحولاً جديداً في مسار السياسة الأمريكية وخطوة ايجابية في الطريق الصحيح ويجب أن يتم العمل على تنفيذها على أرض الواقع لإنهاء معاناة الشعب اليمني.

وأشاد مجلس النواب بتوجه الإدارة الأمريكية ونيتها بإلغاء تصنيف أنصار الله في قائمة الإرهاب.

وجدد مجلس النواب، مطالبته للأمم المتحدة ومجلس الأمن والمجتمع الدولي سرعة التحرك لإنهاء العدوان ووقف الحرب ورفع الحصار وفتح كافة المنافذ والموانئ اليمنية البرية والبحرية والجوية.

سابعاً : اصدر المجلس بياناً حول قرار البرلمان الأوروبي بشأن وقف الحرب وسحب القوات الأجنبية من اليمن ونصه كما يلي :

رحب مجلس النواب في الجمهورية اليمنية بالقرار الصادر عن البرلمان الأوروبي الذي دعا إلى وقف الحرب على اليمن وانسحاب جميع القوات الأجنبية ورفع الحظر عن سفن الوقود ومنع بيع الأسلحة لدول تحالف العدوان وفي المقدمة السعودية والأمارات واعتبر المجلس القرار توجه إيجابي ينسجم مع كافة دعوات احرار العالم لإنهاء معاناة الشعب اليمني جراء العدوان والحصار الشامل .. ويتطلع

مجلس النواب من دول الاتحاد الأوروبي .. وكذا الإدارة الأمريكية إلى اجراءات عملية ملموسة على أرض الواقع تنعكس على أوضاع الشعب اليمني الذي يعاني اسوأ أزمة إنسانية في التاريخ المعاصر بسبب الحصار والعدوان .

ومجلس النواب يتابع عن كثب الخطوات والمواقف الإيجابية لإنهاء الحرب يرحب بدعوات السلام والحوار بين اليمنيين بعيداً عن التدخل الخارجي للوصول إلى تسوية مشرفة ، مستندة أولاً واخيراً إلى الحفاظ على وحدة الارض والإنسان اليمني وأمنه واستقراره وإعادة بناء اليمن .

ويعتبر مجلس النواب أن أمن المنطقة واستقرارها مرتبط بإيقاف الحرب وإحلال السلام الشامل في اليمن .

ثامناً : وجه المجلس رسائل الشكر والتقدير الى كل من السيد / ديفيد ساسولي رئيس البرلمان الاوروبي والسيدة / هانا نيومان عضو البرلمان الاوروبي على مواقفهم الانسانية والشجاعة في معارضتهم للعدوان على اليمن وما تحدثوا به خلال جلسة البرلمان الاوروبي المنعقدة تاريخ ٢٠٢١/٢/١١م والذي كان له الاثر الايجابي في اصدار القرار بسحب جميع القوات الاجنبية من اليمن ووقف بيع الاسلحة من الدول الاوروبية الى تحالف العدوان ..

تاسعاً : وجه المجلس رسالة الى محكمة الجنايات الدولية رحب فيها بقرار المحكمة الجنائية الدولية بولايتها القضائية على الأراضي الفلسطينية بما فيها الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧وهي غزة والضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية وبالتالي يعد انتصاراً للعدالة حيث سيمهد القرار للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في نطاق الأراضي الفلسطينية .

عاشراً : وجه المجلس رسالة الى ملتقى الحوار السياسي الليبي بارك فيها نجاح ملتقى الحوار السياسي الليبي والذي أنعقد في العاصمة السويسرية جنيف وأفضى إلى انتخاب سلطة تنفيذية جديدة مكونه من مجلس رئاسي وانتخاب رئيسا للمجلس وكذا انتخاب رئيس للحكومة المؤقتة .

حادي عشر : استمع المجلس الى تقرير لجنة التربية والتعليم حول دراستها لمشروع قانون رقم ( ) لسنة ٢٠٢٠م بشأن تنظيم مؤسسات التعليم الأهلية والخاصة والمتخصصة البديل للقرار الجمهوري بالقانون رقم (١١) لسنة ١٩٩٩م ..وارجأ مناقشته الى جلسة قادمة .

ثاني عشر : استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الصحة العامة والسكان بشان الاجراءات الاحترازية المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة وباء كورونا ومدى تنفيذ توصيات المجلس وخلال النقاش.. استمع المجلس من الاخ / وكيل وزارة الصحة الى ايضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وما طرحه الأخوة الأعضاء من ملاحظات اثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير اللجنة .. ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

ثالث عشر : استمع المجلس الى تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية بشأن مشروع قانون تنظيم مهنة المقاولات .. وفي جلسة اخرى استمع المجلس الى ايضاح من الأخ / وزير الشئون الاجتماعية والعمل وطلب اعادة مشروع القانون المشار إليه الى اللجنة

المشتركة من لجنتي الخدمات والقوى العاملة والشؤون الاجتماعية .. وبعد النقاش اقر المجلس اعادة مشروع القانون الى اللجنة المشتركة لمزيد من الدراسة بحضور ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وبقية الجهات المعنية بذلك وتقديمه الى المجلس في جلسة قادمة.

رابع عشر : استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشان متابعه اوضاع واداء المؤسسة العامة للمسالخ واسواق الحوم . واستمع المجلس من الاخ / وكيل وزارة الادارة المحلية الى ايضاحات عامة حول ما ورد في التقرير وما طرحه الأخوة الأعضاء من ملاحظات أثناء النقاش.. وبعد النقاش أقر المجلس إعادة التقرير الى اللجنة لمزيد من الدراسة مع الجانب الحكومي وتقديم تقرير بما تم التوصل اليهم إلى المجلس في جلسه قادمة .

خامس عشر : استمع المجلس الى التوصيات الواردة في التقرير التكميلي للجنه التربية والتعليم بشان اوضاع التعليم الفني والتدريب المهني جراء العدوان الغاشم على بلادنا وأثر ذلك علي سير العملية التعليمية.. واستمع المجلس من الأخ / نائب وزير التعليم الفني والتدريب المهني إلى إيضاحات حول ماورد في تقرير اللجنة وما طرحه الأخوة الأعضاء من ملاحظات أثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بالتوصيات الواردة في التقرير .. ثم أجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية.

سادس عشر : استمع المجلس الى التوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمات بشأن عدم قيام الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس المتعلقة بموضوع الاعتداء والنهب والسطو واستحداث مباني سكنية على الارض المخصصة للمرافق الخدمية العامة الواقعة في امانة العاصمة شارع الخمسين جنوب الاصبحي.. واستمع المجلس الي ايضاح من الأخ/ رئيس الهيئة العامة للأراضي أشار فيه بأن التقرير نوقش كثيرا مع الجهات المعنية ولكن في الأخير تم تشكيل لجنة من رئيس المجلس السياسي كون المدعيين في هذه الارض (٧٢) مدعي من ضمنهم الهيئة ومحافظة صنعاء وما جاء من اللجنة سوف يتم تنفيذه ، وفيما يخص التخطيط فقد كان يتم التخطيط بدون معرفة المالك للأرض هل هي لأشخاص أو ملك للدولة او للأوقاف وكان يتم بالحجز وهناك (١٥٠٠) ارض محجوزة للخدمات العامة موكدا بأن الهيئة تقوم بالتخطيط وفقاً للقانون الصادر عام ١٩٩٥م .. مطالبا المجلس بسرعة البت في مشروع قانون السجل العقاري العيني الموجود لدى المجلس منذ فتره طويلة لأنه الحل لكل هذه المشاكل . وبعد النقاش اقر المجلس إعادة التقرير الى اللجنة لمزيد من الدراسة لما تضمنه التقرير ، وكذا دراسة التداخلات بين أمانة العاصمة ومحافظة صنعاء بحضور الجهات المعنية بالحكومة.. وتقديم تقرير بما تم التوصل اليه الى المجلس في حلسة قادمة، وبناءً عليه عقدت اللجنة اجتماعاً بعد ظهر يوم الاثنين الموافق ٢٠٢١/٢/٢٢م رأسه الأخ / رئيس المجلس وحضر من الجانب الحكومي الأخوة :

١- المهندس / محمد حسين الذاري	نائب وزير الأشغال
٢- القاضي / عبد العزيز مجاهد العنسي	رئيس الهيئة العامة للأراضي والمساحة
٣- حميد ردمان عاصم	وكيل أول محافظة صنعاء
٤- أحمد علي جعفر	وكيل وزارة الداخلية للأمن
٥- محمد عمر الحبابي	مدير عام الشؤون القانونية بوزارة الأشغال
٦- المهندس / هشام مصلح الصايدي	مدير عام الفروع بوزارة الأشغال

٧- العزي محمد المنتصر مستشار الهيئة العامة للأراضي والمساحة

وبعد النقاش التزم الجانب الحكومي بالتوصيات الواردة في التقرير وتم إبلاغها للحكومة لتنفيذها .

سابع عشر : استمع المجلس إلى تقرير لجنة النقل والاتصالات بشأن الاضرار والخسائر التي لحقت قطاع الاتصالات والبريد بسبب العدوان على بلادنا ..واستمع الى توضيحات من الاخ / وزير الاتصالات .. حيث اكد على اهتمام الحكومة عبر وزارة الاتصالات بتطوير وتوسعة خدمات الاتصالات والانترنت لتشمل جميع المستخدمين في جمع محافظات الجمهورية. والتزم باسم الحكومة بالعمل بالتوصيات الواردة في التقرير اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

ثامن عشر: استمع المجلس الى تقرير لجنة التنمية والنفط والثروات المعدنية حول اسباب استمرار ازمة المشتقات النفطية وانتشار ظاهرة التهريب والسوق السوداء في أمانه العاصمة ومحافظات الجمهورية ..واستمع المجلس من الاخ/ وزير النفط والثروات المعدنية الى ايضاحات عامة حول ما ورد في التقرير وما طرحه الأخوة الأعضاء من ملاحظات أثناء النقاش والتزم باسم الحكومة بالعمل بالتوصيات الواردة في التقرير ثم اجرى المجلس التصويت على التقرير وحاز على الموافقة بالأغلبية المطلوبة .

تاسع عشر: استمع المجلس إلى تقرير لجنة الخدمات بشأن متابعة وتقييم أوضاع وزارة الأشغال العامة والطرق وعدد من المؤسسات والوحدات التابعة لها والأضرار والخسائر الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا ..وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة.

عشرون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة المياه والبيئة بشأن متابعة وتقييم أداء المؤسسة المحلية للمياه والصرف الصحي بأمانة العاصمة والأضرار الناتجة عن الحرب التي تقودها دول تحالف العدوان على بلادنا .. وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

واحد وعشرون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة الخدمات بشأن الشكوى المقدمة من النقابة العامة لعمال وموظفي وزارة الكهرباء والطاقة المتعلقة بعدم العمل بالرؤية المقدمة منها والهادفة إلى استعادة نشاط المؤسسة العامة للكهرباء وتوليد الطاقة الكهربائية ..وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي.

اثنان وعشرون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون المالية حول نزولها الميداني إلى مركزي الرقابة الجمركية (الحزم) محافظة الجوف (سقم) محافظة تعز .. وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة بحضور الجانب الحكومي .

ثلاثة وعشرون : استمع المجلس إلى تقرير لجنة الشؤون الخارجية والمغتربين بشأن نشاط وأوضاع وزارة شؤون المغتربين في ظل العدوان والحصار الجائر على بلادنا ..وأرجأ مناقشته إلى جلسة قادمة.

أربعة وعشرون : استمع المجلس إلى رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية بشأن مشروع قانون انشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي وتنمية الابتكار والاختراع والابداع.. وتم احالته الى اللجنة المختصة لدراسته وتقديم تقرير بشأنه الى المجلس في جلسة قادمة .

خمسة وعشرون : استمع المجلس إلى رأي لجنة الشؤون الدستورية والقانونية حول مشروع قانون بديل للقانون رقم (١٧) لسنه ٢٠٠٤م بشأن تنظيم وحماية الثروة الحيوانية وتم احالته الى لجنة الزراعة والثروة السمكية لدراسته وتقديم تقرير بشأنه الى المجلس في جلسة قادمة.

ستة وعشرون : اطلع الاخ الرئيس الأخوة الأعضاء على رساله الاخ وزير الصحة التي يطلب فيها انجاز مشاريع القوانين التي تخص وزارة الصحة الموجودة لدى المجلس منذ فترة ولم يتم البت فيها وأوضح الأخ / الرئيس أن تلك المشاريع والتعديلات تم سحبها من قبل الحكومة ، ووجه الأمانة العامة للمجلس بعمل رسالة للحكومة تبين أنه سبق وأن طلبت الحكومة سحب تلك المشاريع ووافق المجلس على طلب الحكومة في حينه.

سبعة وعشرون : اوضح الأخ/ وزير الدولة لشؤن مجلسي النواب والشورى بأن هناك لبس حاصل بين الحكومة والمجلس فيما يتعلق بمشاريع القوانين والتعديلات والاتفاقيات الدولية والاقليمية من عام ٢٠٠٥م وان وزارة الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى اعدت مصفوفه كقاعدة بيانات لكل التشريعات القانونية والاتفاقيات الدولية والاقليمية وقد سلمتها لهيئة رئاسة المجلس يوم السبت ٢٠٢١/٣/١٣م ..

ثم أشار الأخ / الرئيس أنه تم توزيع المصفوفة على اللجان الدائمة في المجلس للاطلاع عليها كل لجنة فيما يخصها وتقديم تقرير بذلك خلال اسبوع ، تبين فيه المشاريع التي انجزتها والتي لا زالت قيد الدراسة لديها والتي سحبتها الحكومة مالم فأن هيئة الرئاسة سوف تقوم بتكليف لجنة خاصة للقيام بدراسة تلك المشاريع وتقديمها الى المجلس.

ثمانية وعشرون : استمع المجلس الى المذكرة الموقعة من عدد من الأخوة الأعضاء بشان تزكيه الأخ / احمد النويره عضو المجلس لمنصب الامين العام للمجلس .. وأشار الأخ / رئيس المجلس بأن الدستور واللائحة الداخلية للمجلس يحظران الجمع بين عضوية المجلس والوظيفة العامة إضافة إلى أن الترشيح لهذا المنصب هو من اختصاص هيئة رئاسة المجلس وفقاً لأحكام اللائحة الداخلية وفي حالة ان يرى المجلس تغيير الأمين العام فإن اللائحة تشترط أن يكون الأمين العام قد أرتكب خطاء يقتضي التغيير.

تسعة وعشرون : طرح الأخ / رئيس المجلس موضوع غياب بعض الأعضاء عن جلسات المجلس وعدم التزامهم بالحضور رغم الظرف الاستثنائي الذي تعيشه بلادنا والذي يتطلب تفاعل الجميع وبذل جهود مكثفة لإنجاز المهام التشريعية والرقابية المناطة بالمجلس .. وبعد النقاش أقر المجلس إبلاغ الأخوة الأعضاء المتغيبين بضرورة حضور الجلسات وفي حال عدم الالتزام يجب على هيئة رئاسة المجلس اتخاذ الإجراءات المحددة بالمادة (١٩٩) من اللائحة الداخلية للمجلس.

ثلاثون : استمع المجلس الي المقترح المقدم من هيئة رئاسة المجلس باشتراك اللجان الدائمة في انجاز المواضيع المحالة اليها خلال المرحلة الراهنة .. وبعد النقاش طرح الأخ/ رئيس المجلس بأن يقدم كل رئيس لجنة كشف بقوام لجنته والأعضاء المتغيبين إلى هيئة رئاسة المجلس ويتم تفويضها بتطعيم بعض اللجان التي لديها نقص في عدد أعضائها من الأعضاء غير المشكلين في اللجان الدائمة ، وحث الأعضاء على الحضور وقد تمت الموافقة على ذلك بالأجماع .

واحد وثلاثون : قرأ المجلس الفاتحة على روح المغفور له بإذن الله تعالى الأخ / محمد احمد الباكري عضو المجلس عن الدائرة (١٤٧) محافظه شبوه .

اثنان وثلاثون : استمع المجلس إلى عدد من الأسئلة الموجهة من الأعضاء للإخوة / أعضاء الحكومة.

ثلاثة وثلاثون : استمع المجلس إلى ردود عدد من الأخوة الوزراء على الأسئلة الموجهة لهم من بعض الأخوة الأعضاء .

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء